الفصل الثالث

قياس الرأى العـــام

- تطور قياس الرأى العام .
- مفهوم القياس .
- أهميتـــــــه .
- مشكلات القياس .
- محتويات قياسات الرأى العام .
- التقسيم الوظيفى لبحوث القياس .
- طرق استقصاء الرأى العام ومراحله .

obeikandl.com

obeikandl.com

تطور قياس الرأى العام

قبل أن توجد الطرق العلمية المضبوطة لقياس الرأى العام كانت هناك فى المجتمعات القديمة طرق بسيطة غير مضبوطة بالطبع لقياس الرأى العام وغير مقننة ولكنها كانت تؤدى المقصود منها على وجه اجتهادى .

ومن ذلك لجوء الحكام فى المجتمعات القديمة لبعض العسس يتحسسون أحوال الناس وأقوالهم وآراءهم وينقلون صورة ما يصل إلى علمهم إلى الحاكم . وتعتمد هذه الطريقة على الملاحظة وقد استخدمت بنجاح فى عصر صدر الإسلام . فقد كان الرسول علية الصلاة والسلام يستعين بالعيون والمراقبين يبثهم بين الأعداء ليكشف خططهم وأحوالهم وأخبارهم ومن الأمثلة على ذلك : عندما أرسل الرسول عليه الصلاة والسلام بشر بن أبى سفيان عينا له إلى قريش ليأتيه بأخبارهم ، وكذلك عندما بعث عبد الله بن أبى حدرد الأسلمى ليتحسس أخبار العدو ويأتى المسلمين بالخبر عن عددهم وعدتهم .. كما كان عمر رضى الله عنه يخرج مستترا على غير توقع يلتقى بالناس حيث يوجدون فيستمع إلى رأيهم وهم غير متحفظين أو متحرجين فى الأمور التى تمس حياتهم ليتعرف الأحوال على حقيقتها . كما كان يرصد للعمال والولاة الرقباء والعيون ليطلعوه على ما ظهر وما خفى من أمرهم .. حتى كان الوالى من كبار الولاة وصغارهم يخشى من أقرب الناس إليه أن يرفع نبأه إلى الخليفة .

وكذلك عرفت المقابلة كطريقة لاستقصاء رأى الناس ووجهات نظرهم تجاه القضايا المختلفة منذ القدم .. ففى العصر الإسلامى مثلا استخدمت المقابلة . فقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يتحرى أخبار الناس ويتعرف على مشاكلهم وقضاياهم واتجاهاتهم عن طريق المقابلة فى مواسم الحج . ومن ذلك مقابلته صلى الله عليه وسلم لوفد المدينة من أهل يثرب والتى تمت فيها بيعة العقبة الأولى .

كما استخدم الاستقصاء فى صدر الإسلام أيضا للتعرف على آراء واتجاهات الناس تجاه القضايا المختلفة . ومن الأمثلة على ذلك ما جاء فى السيرة لابن هشام أن النبى

صلى الله عليه وسلم نزل قريبا من بدر . فركب هو ورجل من أصحابه حتى وقف على شيخ من العرب . فسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن قريش وعن محمد وأصحابه وما بلغه عنهم .. ومن خلال الإجابات على هذه التساؤلات تعرف النبى صلى الله عليه وسلم وجهة نظر الكفار تجاه دعوته وإعراضهم عنها وتركهم الإيمان وبعدهم عنه وحزن لذلك أشد الحزن حتى خفف الله عنه فى قال تعالى : " لعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا " .

أما فى الصورة الحديثة لقياس الرأى العام فقد حلت الأدوات والمناهج المضبوطة محل الطرق القديمة . وإن كانت الطرق القديمة لا تزال بعد تمثل جانبا لا يمكن الاستغناء عنه لقياس الرأى العام كالملاحظة والمقابلة فقد كانتا من أقدم الطرق المستخدمة للتعرف على آراء الناس .. وهما حتى الأن من أنجح الطرق الكيفية للتأكد من قوة الاتجاهات ومصدرها وسير أغوار الرأى العام إزاء بعض القضايا التى تعنيه .

وترجع البداية المبكرة لقياس الرأى العام إلى عام ١٧٧٤ والذى قامت به شركة آرامز للاستطلاعات ومؤسسة بن فرانكلين بتكليف من أول كونجرس خاص بالمستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة والتى تشكلت منها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وكان الهدف منه معرفة استجابة الجمهور للحرب المقترحة ضد إنجلترا آنذاك . وشمل الاستطلاع عينة من أربعة آلاف فرد من كافة المستعمرات وكانت الأسئلة على النحو التالى:-

- هل أنت راض عن النظام الحالى للحكم والذى بمقتضاه تحكم من لندن.
- هل أنت مستاء من وجود قوات بريطانية بالمستعمرة التى تقيم بها .
- ما هى المظالم الأخرى التى لديك ضد إنجلترا .
- على فرض أن للمستعمرات فرصة لإستقلالها عن التاج البريطانى فهل أنت على إستعداد لحمل السلاح من أجل الإستقلال .

وبعد حوالى نصف قرن أى فى عام ١٨٢٤ بدأ فى الولايات المتحدة نمط من استطلاعات الرأى العام يعرف باسم الاقتراع الأول . والغرض منه توقع نتيجة الإنتخابات . وهذه الاستطلاعات كان ينقصها الدقة والتمثيل الصحيح . وبالتالى كانت النتائج لا تدعو إلى الثقة فيها وإلى إمكانية تعميمها على المجتمع . ولم يأخذ هذا النوع من استطلاعات الرأى طابعه كعمل جاد إلا بدءا من عام ١٨٩٦ . حينما اهتمت العديد من الصحف فى شيكاغو بإجراء استطلاعات للرأى بهدف التنبؤ بنتيجة المنافسة على الانتخابات الأمريكية . فمثلا اهتمت صحيفة THE CHICAGO TRIBUNE بمعرفة لمن سيعطى عمال السكك الحديدية والمصانع أصواتهم . وأرسلت الصحيفة بطاقات إقتراع بالبريد لأكثر من ثلاثمائة ألف من الأفراد المسجلة أسماؤهم فى كشوف الإنتخابات فى مدينة شيكاغو .. وكانت النتيجة توقع فوز وليام ماكينلى ممثل الحزب الجمهورى بنسبة ٥٨٪ وهو نفس نتيجة الإنتخابات الفعلية.

وحتى سنة ١٩٣٦ ظلت محاولات قياس الرأى العام تجرى كيفما اتفق وبدون استخدام الأساليب العلمية المنهجية فى هذا النوع من الاستطلاعات وكانت نتائجها لا تبعث على الثقة ولا يعول عليها .

وبدءا من ذلك العام بدأت مرحلة العلم فى مجال قياس الرأى العام. مع محاولة الحصول على عينات ممثلة للمجتمعات وقد بدأت هذه المرحلة بالعينة الحصصية لقلة نفقاتها وسرعتها فى الإنجاز وذلك بفضل معهد جالوب الذى استطاع عام ١٩٣٦ أن يثبت إمكاناته العلمية وكفاءة أساليبه أثناء التنبؤ بفوز روزفلت على منافسه . ونجحت عمليات قياس الرأى العام نجاحا كبيرا فى التنبؤ بنتائج إنتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٠ــ ١٩٤٤ . وأدى فرط الثقة بقياسات الرأى العام إلى نوع من الغرور جعل هذه المراكز تتنبأ فى وقت مبكر بفوز "ديوى" بالرئاسة على ترومان . وفشلت فشلا ذريعا .. وتعرضت عملية قياس الرأى العام أثر ذلك لهجوم عنيف من

معارضيها لكن سرعان ما عادت اليها الثقة مرة أخرى عندما تنبأ معهد جالوب عام ١٩٦٠ بنتائج الإنتخابات بين كيندى ونيكسون .

ومع بدايات عام ١٩٦٥ كان قياس الرأى العام مستخدما من قبل حوالى ٤٠ دولة وتعد فرنسا وألمانيا الغربية واليابان من أكثر الدول المستخدمة لهذا النوع من استطلاعات الرأى .

وظهرت فى الدول النامية معاهد وأجهزة لقياس الرأى تعمل فى قياس الرأى العام واطلاع الجماهير على آراء الأفراد فى القضايا التى تهمهم والمواقف التى يمرون بها ومن هذه ، معاهد قياس الرأى فى اندونيسيا والهند ومصر .

وفى مصر يتبع هذا المعهد الهيئة العامة للاستطلاعات ويقوم بعمليات استطلاع للرأى تساعد فى تخطيط وتنفيذ السياسات الحكومية .. وتوجد بالإضافة إليه مجموعة مراكز خاصة كأجهزة محايدة فى مجال قياس الرأى مثل المجموعة الأستشارية للشرق الأوسط والمكتب الدولى لاستشارات المعلومات لكنها ما زالت فى بداية الطريق .. وتقوم بعض الجهات لخدمة أهدافها بعمليات قياس الرأى العام مثل جهات تنظيم الأسرة والسكان واتحاد الإذاعة والتليفزيون والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

مفهوم القياس

تشير الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية فى تعريفها لقياس استطلاعات الرأى العام إلى أن قياس الرأى العام يتضمن تحديد ردود أفعال الأفراد والذى يتمثل عادة فى كلمات أو عبارات محددة فى ظروف المقابلة ويتناول هذا المنظور القياس عادة وكيف يتسع محيط الرأى لكى يشمل المتغيرات الجغرافية أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية أو المتغيرات الدينية أو الجماعات الأثنية والتى يضيق قياس الرأى أحيانا عن الإحاطة بها فينحصر فى بعض المتغيرات دون غيرها .

واستطلاع الرأى ليس هدفا فى ذاته .. بل هو أداه كما يقول ترومان لجمع معلومات عن مجتمع تشكل فيه الحكومة المركز الرئيسى بين المؤسسات وتفصل فيه نقط

اتخاذ لقرارات عن المواطنين نتيجة للبيروقراطية التى لابد منها . ولهذا يقول جوليان ادوارد ، إن الحكومة يجب عليها أن تدخل استطلاع الرأى وأن تزود المسئولين فيها وأعضاء هيئتها التشريعية ببيانات صحيحة وسليمة حول ما يفكر فيه الجمهور . فإن هذا النوع من البيانات أصبح لا يقل فى ضرورته عن البيانات اللازمة لاتخاذ القرار مثلا .

ولهذا فإن بحوث الرأى فى رأى مارتن كريسبرج تشكل إجراء يستهدف جمع الحقائق عن إعلام الجمهور ومشاعره ، ذلك أن استطلاع الرأى العام قد أصبح طريقة من الطرق القليلة الممكنة للحصول على بيانات عن المواطنين وهى بيانات ذات أهمية بالغة للحكومات سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية ..

أهمية القياس

تفرض ديناميكية الرأى العام وتغيره المستمر كما يقول الدكتور سمير حسين على صانعى السياسات ومتخذى القرارات سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى وسواء على المستوى القومى أو القطاعى أو الجزئى والمركزى او المحلى قياس الرأى العام تجاه القضايا المختلفة قياسا دقيقا وبشكل مستمر ودائم وذلك بهدف معرفة الواقع الفعلى ودراسة مشكلاته الملحة وتقييم ما تم التوصل إليه بصورة الصحيحة عما لدى الجمهور من معلومات وآراء واتجاهات .

ولا شك أن مثل هذا القياس الدقيق لاتجاهات الرأى العام لدى الجمهور أو لدى فئات مختارة منه سوف تتيح الفرصة للمنظمات المختلفة فى اتخاذ قراراتها على ضوء الحقائق الموضوعية كما يسمح للدولة وللمنظمات المختلفة فيها أن توجه الرأى العام توجيها سليما وأن تحشد قوته وتركزها لتتجه اتجاها محايبا لأنماط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتمشى مع الاتجاهات الحديثة فى التأثير على الرأى العام على أساس قاعدة التوجيه نحو الأهداف القومية بالاستخدام الواعى للإعلام والاتصال .

وفى توضيح ذلك يقول ترومان إن الاستفتاءات العامة تستطيع أن تساعد الحكام في الاستعاضة بالبيانات الموثوق بصحتها عن التنبؤات والفروض الضمنية فى المجالات الآتية :-

- تقديم بيانات يمكن على أساسها وضع الفروض ورسم الخطط لبرنامج مقترح .
- اختيار خطط برنامج مقترح .
- تقييم فاعلية برنامج قائم .
- تسهيل الجوانب الإعلامية فى سياسة قائمة .

ويضيف الدكتور عبد القادر حاتم إلى ذلك ميزة أخرى وهى أن نتائج الاستفتاء الذى يجرى حول تنفيذ السياسة تساعد فى وضع سياسات جديدة .

ولهذا الأهمية للرأى العام بدأ المشرعون ونواب الشعب يفيدون من الوسائل الفنية المستخدمة فى عملية قياس الرأى العام وذلك باكتشاف مشاعر الجماهير بالنسبة للمسائل الهامة أو بإظهار اهتمامهم بآراء الجماهير أو باعتبار القياس عملية تعليمية فى حد ذاتها للناخبين .

كما اهتمت الكثير من المصالح الحكومية بقياس الرأى العام .. وما الإحصاءات السكانية التى تقوم بها الهيئات الحكومية المختصة كل خمس أو عشر سنوات إلا شكلا من أشكال القياس .

فاستطلاع الرأى العام إذن خطوة أساسية فى العملية الديمقراطية من حيث أنه لا يمكن أن تقوم الأجهزة الحاكمة بتحقيق آراء الجماهير ما لم تكن تلك الإرادة بصدد كل مسألة من المسائل واضحة المعالم لدى أجهزة التشريع والتخطيط والتنفيذ . ويتوقف على تلك الأجهزة كما يتوقف على أجهزة الرقابة الشعبية من برلمانات وتنظيمات مدى اكتمال حلقات العملية الديمقراطية بالتعرف على الاتجاهات بغرض التعديل فى أساس هذه الاتجاهات بما يتفق مع خططها . فتوجه أساليب الدعاية والإعلام لاحلال اتجاهات

أخرى محل الاتجاهات الأصلية التى يكشف عنها استطلاع الرأى العام بما لا يتفق مع وجهات نظر أجهزة الحكم فى الأنظمة غير الديمقراطية.

الأصل فى الموضوع إذن من وجهة نظر الدكتور أحمد أبو زيد أن استطلاع الرأى حلقة هامة من حلقات متتابعة تمثل فى حجمها انتقال آراء المجتمع ووجهات النظر التى يلتقى الناس عندها إلى حلول للمشاكل العامة وإلى سياسات تحقق حكم الشعب لنفسه وهو مفهوم الديمقراطية ، فما لم يتحدد الرأى العام من خلال عمليات الاستطلاع والاستقصاء بطريقة أو بأخرى فإنه لا محل للقول بوجود العملية الديمقراطية ، إذ لا تبدأ إلا بتبلور آراء الجماعة حول المسائل التى تعنيها كى تنتقل هذه الآراء فى مرحلة تالية لتتخذ صورة الخطة أو البرنامج أو السياسة أو القانون واجب النفاذ .

مشكلات قياس الرأى العام

يفترض الباحثون أن استطلاعات الرأى العام وقياساته وبحوثه تتم بنجاح فى الدول المتقدمه حيث تزداد درجة الوعى لدى الأفراد نتيجة إرتفاع المستوى التعليمى والثقافى وسيادة النظم الديمقراطية التى تتيح إمكانية التعبير الحر عن الآراء . وتدفع الحكومات إلى سبر أغوار الرأى العام قبل اتخاذ أية قرارات سياسية أو اقتصادية او اجتماعية بالإضافة إلى توافر كافة العوامل والإمكانات المادية والتكنولوجية التى تتيح القيام بهذه الدراسات .

وهذا الرأى ليس صحيحا مائة فى المائة حتى بالنسبة للدول المتقدمة .. فضلا عن الدول النامية التى تكتنف عملية قياس الرأى بها مشكلات جمة. ولا تتعلق هذه المشكلات بطبيعة المتغيرات البيئية المحيطة بعملية القياس نفسها فى كل من الدول المتقدمة والنامية وإنما ترتبط بالإجراءات المنهجية لعملية القياس وبالمعلومات التى تعتمد عليها سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية ..

فبالنسبة للدول المتقدمة نجد أن هناك تيارات ثلاثة تحدد الموقف من قياسات الرأى العام وهى كما حصرتها الدكتورة ناهد صالح تتلخص فيما يلى :-

التيار الأول :-

ويبالغ فى الدور الذى يمكن أن تقوم به قياسات الرأى العام فى دعم الديمقراطية والحفاظ على استمرارها . ويرفض أى تدخل من جانب السلطة لوضع أى قيود على قياسات واستطلاعات الرأى العام وأصحاب هذا الاتجاه من غير الأكاديميين . من الذين يعملون عادة بمؤسسات تجارية او يعملون لحسابهم الخاص .

التيار الثانى :-

ويقف موقفا عدائيا من استطلاعات وقياسات الرأى العام خشية إساءة استخدامها أو إستغلالها بما يهدد الديمقراطية التى هى جوهر النظام الليبرالى . وأصحاب هذا الاتجاه ينتمون إلى المؤسسات السياسية والتشريعية والصحفية .. وهناك فى الدول الشمولية من يرفض استطلاعات الرأى إنطلاقا من حرص السلطة على تأكيد مقولة " إجماع الرأى العام . وأحيانا يسمح فى ظل هذا الاتجاه بعمل استطلاعات للرأى العام ولكن تحت رقابة السلطة وبغض النظر عن القواعد والإجراءات المنهجية والمعايير الخلقية لاستطلاعات الرأىالعام.

التيار الثالث :-

ويمثله الأكاديميون ويرون أن قياسات الرأى العام كأى أداة من أدوات الديمقراطية يمكن استخدامها لدعم الديمقراطية كما يمكن استخدامها فى الوقت نفسه لتهديدها .. ولهذا فهم من ناحية يتجهون إلى العمل على تنمية الأساليب المنهجية للارتفاع بالمكانة العلمية لقياسات الرأى العام. ومن ناحية أخرى لابد من مواثيق أخلاقية يلزم بها المشتغلون باستطلاعات وقياسات الرأى العام والتى تعمل على تنمية الوعى بأخلاقيات العمل فى هذا المجال .. فضلا عن الاستناد إليها فى تقييم استطلاعات وقياسات الرأى العام .

وهذا الاختلاف حول أهمية الرأى العام والذى يحدد مدى قيمته والثقة فى نتائجه يعود فى المقام الأول إلى الفشل الذى منيت به استطلاعات الرأى فى الانتخابات الأمريكية فى حالات عديدة .. وخصوصا فى ضوء ما أثير عن استطلاعات الرأى العام لانتخابات الرياسة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٨٠ والمفارقات الكبيرة بين نتائج الاستطلاعات ونتائج الانتخابات . ونفس الشئ فى بريطانيا وفى فرنسا فى مواقف مماثلة .. مما رسخ الانطباع بفشل قياسات الرأى العام .. رغم السوابق التاريخية التى خلقت بين الجماهير ثقة تكاد تكون عمياء بنتائج استطلاعات الرأى العام . ومعهد جالوب واستطلاعاته من أوضح الأمثلة على ذلك .. ولذلك ظهرت تفسيرات عملية أو شبه عمليه لهذا الفشل .

أما الدول النامية فتبرز المشكلة بوضوح أكثر وخاصة فى الدول لا تتبع فيها النظم الديمقراطية . فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لقياس الرأى العام فى هذه الدول نظرا لارتباط نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية فيها بمدى اعتمادها على القدر الكافى من المعلومات والبيانات الخاصة .. إلا أن عملية استطلاع الرأى العام وقياسه ودراسته فى مثل هذه المجتمعات تكتنفها صعوبات كثيرة . تعرض لذكرها العديد من الباحثين أهمها :-

- عدم الألتزام بالشروط الدقيقة لإجراء قياسات الرأى العام والتى بدونها لا تؤدى القياسات دورها إلا إذا أريد لها تزييف موقف الرأى العام . ولذلك فإن نتائج هذه القياسات لا تعكس حقيقة الرأى العام حول جزئية ما .
- عدم التفسير الدقيق لنتائج القياسات فى ضوء الكثير من المعطيات الثقافية حتى وإن توافرت هذه الشروط .. ومن هنا يؤدى الاعتماد على نتائج هذه القياسات إلى الفشل الذريع كما حدث بالنسبة للقياسات التى أجريت أثناء الحرب الأمريكية فى فيتنام .

- افتراض الوعى العام لدى أفراد عينة القياس بالإضافة إلى الوعى الخاص بموضوع القياس .. ولا شك أن كلا من الوعى العام والخاص يرتبطان بأمور كثيرة تتعلق بالمستويات التعليمية والثقافية.

- عدم تمثيل عينة القياس للجمهور المعنى . وذلك لنقص البيانات اللازمة عن الشرائح الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع .

- عدم صدق بعض أفراد العينة فى التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم للتوجس أو الخوف أو السرية .

- توجيه أجهزة الإعلام فى الدول النامية فى خط يغلب عليه الدعاية لدعم أنظمة الحكم القائمة مما يؤدى الى البلبلة والخلط فى المفاهيم بين الجماهير العريضة المتلقية للخدمات الإعلامية ويؤدى بالتالى إلى تلوين نتائج الاستطلاعات كنتيجة نقص المعلومات أو لتوفير معلومات ذات طابع معين .

- ارتفاع نسبة الأمية وعدم القدرة على القراءة والكتابة مما يحول دون تكوين وعى عام لدى الجماهير . ويقلل من قدرتها على الاستفادة من المعلومات المتاحة ومن قدرة وسائل الاعلام على أداء رسالتها . نظرا لانخفاض قدرة الأميين على تلقى المعلومات وفهمها.

- عدم كفاية قنوات الاتصال لتوصيل المعلومات إلى قطاعات الجماهير العريضة عن الموضوعات المختلفة .

- النقص الواضح فى الموارد المالية للدول النامية مما يحول دون إجراء قياس علمى دقيق لما يتطلبه من تكاليف باهظة وأجهزة تكنولوجيا متقدمة .

- التردى المتعمد والفج فى نتائج بعض الانتخابات والاستفتاءات يؤثر فى نظرة الجماهير لقياسات الرأى العام لعدم جديتها وجدواها .

- عدم الاستفادة من نتائج قياسات الرأى العام عند رسم السياسات يؤدى إلى ردود فعل معاكسة وعدم ثقة نتيجة لخيبة الأمل .

محتويات قياسات الرأى العام

ترتبط قياسات الرأى العام بوجود الرأى العام نفسه ، والمشكلة الحقيقية التى تواجه أغلب الهيئات العلمية لقياس الرأى العام فى الدول النامية ، هو كيف تقيس شيئا لا وجود له . وهى مشكلة ليس فى يد الباحث العلمى حل لها إذ هى ترتبط كما رأينا بطبيعة النظام السياسى للدول النامية . ونتيجة لهذه المعضلة اتجهت أغلب الهيئات العلمية لقياس الرأى العام إلى إجراء مسح أو استطلاعات لآراء الجمهور إزاء موضوعات اجتماعية آمنه . وهذه الاستطلاعات لا تعد قياسا وفقا لمحكات مفهوم الرأى العام . فهى عادة لا تتناول قضايا خلافية وحيوية تمثل أهمية فى المجتمع أو بين قطاعاته أو فئاته .. قضايا لم تطرح للنقاش الجدلى .. ولم تتح لها الفرص للتفاعل الاجتماعى بين جماعات المصلحة ومن ثم لم يتبلور رأى عام إزاءها .

الذى يعنينا هنا هو أن تتوافر بالدول النامية مثل هذه القضايا . وإذا نظرنا إلى المرحلة التاريخية التى تمر بها أغلب الدول النامية نجد أنه نظرا لأن أغلبها دول حصلت على استقلالها حديثا .. أو دول نشأت حديثا .. دول تحاول أن تحدد هويتها فإن هذه الدول تزخر بالقضايا الهامة والحيوية على المستوى العام والتى متى استكملت عناصرها أصبحت صالحة كقضايا يلتف الجمهور حولها ويتكون رأى عام حيالها.

فالنخبة الحاكمة فى مثل هذه الدول تعمل عادة على إحداث تغيير فى البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى للدولة ، تغير فى نمط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها . وفى سبيل ذلك تلجأ إلى سن العديد من القوانين واتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التى تساعد على إحداث هذا التغير والتى تصل بلا شك إلى بؤرة مصالح الجماهير واهتماماتها .

إذن فطبيعة التغيرات الجديدة التى تتعرض لها الدول النامية من شأنها أن تثير العديد من القضايا الخلافية والتى يمكن أن تتناولها قياسات الرأى العام .. فقياسات الرأى العام تتناول كافة الموضوعات التى يمكن أن يتكون حولها الرأى العام من أكبر القضايا إلى أصغرها .. وتشمل فى إطار ذلك كل ما يمكن أن يهتم به الإنسان .

يقول الأستاذ يحيى أبو بكر فى بحث له عن " حاضر قياس الرأى العام فى مصر ومستقبله " إننا لا نستبعد أن نرى فى المستقبل القريب قياسات لاتجاهات الرأى العام إزاء موقف الحكومة والأحزاب وإزاء خطة التنمية بجميع أقسامها وإزاء الأجور وإزاء حجم الأسرة وإزاء السياسة الخارجية بجميع تفاصيلها بما فى ذلك العلاقات مع مختلف دول العالم . وربما قاست رأى المستهلك فى سلع أو خدمات معينة أو خدمات كالتليفونات أو الكهرباء أو المياه .. وربما تناولت علاقة المستهلك بالجمعيات الأستهلاكية وتعامله مع أجهزة التموين . وربما استطلعت رأيه فى الخبز الذى يأكله وفى طريقة الحصول عليه . وربما شملت قياساتها رأى الجمهور فى السكك الحديدية والأتوبيسات والطائرات. ومن المؤكد أنها ستشمل رأى المستخدمين والمشاهدين فى برامج الراديو والتليفزيون وتأثرهم بها وإقبالهم عليها أو إعراضهم عنها . وقد تتناول قضايا المحافظة على البيئة من التلوث .. ورقم المليون أصغر من أن يحيط بالموضوعات التى يمكن ان يستطلع أو يقاس أو يبحث بشأنها الرأى العام فى مصر فى حدود القدرة على اجرائها أو استيعابها خلال السنوات القادمة .

ورغم تعدد هذه المجالات لقياسات الرأى العام إلا أن الواقع للقياسات يحضرها فى الموضوعات الاجتماعية أو الاقتصادية نظرا لتبعية أجهزة استطلاع الرأى للحكومات . وعادة ما تتجنب الموضوعات الماسة من الناحية السياسية . وحتى إذا تصدت لموضوع من طبيعة سياسية فعادة ما يكون الهدف إعلان التأييد والمساندة لأفعال القادة على المستويين الداخلى والخارجى وإذا حدث أن وجد فى استجابات المبحوثين معارضة معقولة لسلوك القادة فإن نتائج الاستطلاع لا تجد سبيلها إلى الإعلان .

التقسيم الوظيفى لبحوث قياس الرأى العام

يقسم الدكتور سمير حسين بحوث الرأى العام إلى ثلاثة أنواع رئيسية مع التأكيد على أهمية كل نوع منها وتكامله مع الأنواع الأخرى وذلك على النحو التالى :-

١ ـ إستطلاع الرأى العام :-

وهو النوع الأول من البحوث والذى يستهدف التعريف السريع والفورى للرأى العام حول قضية أو قضايا معينة فى مجال أو عدة مجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمعرفة مدى الموافقة أو القبول أو الرفض لهذه القضية لدى القطاعات المختلفة الممثلة للرأى العام طبقا لنوعية القضية أو الموضوع ونوعية الجمهور أو الفئات المطلوب التركيز عليها لمعرفة رأيها .ويعطى هذا النوع من الاستطلاعات نتيجة سريعة توضح النسبة المئوية للموافقة أو الرفض لدى هذه الفئات . ويتسم هذا النوع بالسرعة والحالية الموجهة بمتطلبات فورية ولكنه لا يعطى نتائج متعمقة عن اتجاهات الرأى العام .

٢ ـ قياس اتجاهات الرأى العام :-

ويستهدف التعرف على الآراء والدوافع الكامنة وراءها ويتميز بالبطء النسبى فى إنجازه ويستخدم أساليبا وطرقا متقدمة فى التحليل الإحصائى . كما أن نتائج هذا النوع من البحوث تعطى أبعادا أكثر عمقا وتحليلا شاملا ومتعمقا لاتجاهات الرأى العام من حيث قوتها وشدتها وكثافتها لدى كل نوعية وكل فئة من نوعيات وفئات الجمهور .

٣ ـ بحوث الرأى العام :-

وهو النوع الثالث من البحوث الذى يفيد فى توفير نوع المعلومات والبيانات اللازمة لتحليل نتائج استطلاعات الرأى العام وقياس اتجاهاته على أسس موضوعية ومعرفية سليمة وواضحة ومستنيرة للاستفادة منها فى التخطيط الإعلامى . كما

يتضمن هذا النوع من البحوث ايضا إجراء دراسات لتحليل مضمون ما ينشر أو يعرض أو يذاع من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة في الخارج لمعرفة الآراء والاتجاهات السائدة بالنسبة لكافة القضايا المثارة بالنسبة للرأى العام الدولى وإيضا تستخدم للتعرف على مقومات الرأى العام فى دولة ما وعلى عادات وأنماط التعرض لوسائل الإعلام أو للكشف عن قادة الرأى العام فى المجتمع وخصائصهم .

طرق استقصاء الرأى العام ومراحله

طبقا لأداة الاستقصاء ولطبيعة البيانات الناتجة عنها يمكن القول بأنه توجه طريقتان لاستقصاء الرأى العام .

أولا :- الطريقة الكمية :-

وهى التي تقدم لنا نتائج الاستقصاء فى صورة أرقام أو إحصاءات رياضية أو رسوم بيانية وتتضمن طريقة الاستقصاء والمسح العام وتحليل المضمون والمقابلة المقننة . وقياس الاتجاهات .

ثانيا :- الطريقة الكيفية :-

وتستخدم للكشف عن مدى قوة اتجاهات الرأى العام وتتضمن طريقة المقابلة الفردية والاستقصاء الفردى المتعمق وطريقة الملاحظة المباشرة وطريقة المناقشة الجماعية والطرق الإسقاطية بمختلف أنواعها .

وعلى ضوء الطريقة المستخدمة للاستقصاء تتحدد المراحل المنهجية اللازمة لإجراء الاستقصاء ووفقا لطبيعة الاستقصاء والغرض منه . وتتلخص مراحل استقصاء الرأى العام فى النقاط التالية :-

١ - تحديد أهداف الاستقصاء .

٢ - وضع خطة للاستقصاء

٣ - تحديد أداة جميع البيانات

٤ - اختيار العينة

٥ - إجراءات الثبات والصدق .

٦ - اختبار الأدة .

٧ - إدارة البحث .

٨ - تجهيز البيانات .

٩ - عرض البيانات .

١٠- تحليل النتائج وتفسيرها .

١١- تبويب النتائج وكتابة تقرير البحث .

وسنتحدث فيما باختصار عن كل من هذه الخطوات :-

أولا :- تحديد الهدف من البحث :-

يجب تحديد المسألة أو المشكلة المطلوب الإجابة عليها .. فالمشكلة هى أساس عملية البحث العلمى . فالبحث الذى يبدأ من فراغ لا ينتهى إلا إلى فراغ . وهذا فإن السمة الرئيسية التى تميز البحوث العلمية الآن هى أن تكون هناك مشكلة محددة وهامة وفى حاجة ماسة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل . من جميع جوانبها المتعددة حتى نستطيع أن نوجد لها الحلول المناسبة .

وفى إطار التعميم العام للمشكلة يبدأ الباحث فى الإحساس بها وإدراكها بحيث يمكن تحديدها تحديد دقيقا وتفصيليا مما يوفر عليه قدرا كبيرا من الوقت والجهد الذى يبذله فيما لو لم يلجأ إلى التعرف على مشكلته .

وتحديد المشكلة يتوقف على مدى فهم الباحث لمشكلته وسعة إطلاعه العلمى ومدى خبرته ومدى تحصيله لما يكون قد سبق إجراؤه من بحوث مماثلة فى الماضى على نفس المشكلة أو مشكلات مشابهة مما يساعدة على أن يستفيد من خبرات هذه التجارب فى تلاشى أخطائها أو فى استكمال نقائصها أو فى اتمام عناصرها عند إجراء بحثه

ويتضمن تحديد المشكلة أبعادا عدة هى :-

- تحديد مجتمع البحث تحديدا وثيقا .
- تحديد الإطار الزمنى والبشرى والجغرافى لمجتمع الدراسة .
- تقسيم المشكلة إلى عناصر أو أجزاء حتى يسهل دراستها .
- تحديد الأهداف أو التساؤلات التى ستسعى الدراسة إلى الإجابة عليها أو تحقيقها
- تحديد التصور الأولى للفروض والأدوات التى سيستخدمها الباحث فى دراسته .

وتبرز هنا أهمية الإطار المرجعى للدراسة .. فلابد للباحث من الوقوف على الدراسات والبحوث السابقة .. باعتبارها مصدرا هاما وغنيا لابد أن يطلع عليه الباحث ليتمكن من بلورة مشكلة بحثه وتحديد أبعادها وتحديد أهداف بحثه .. كما تفيد فى ضمان عدم تكرار البحث أو تخلص الباحث من مشكلات وقع فيها آخرون .. كما تجعله أكثر جرأة فى التقدم ببحثه معتمدا على ما زودته به هذه الدراسات من أفكار .

ثانيا :- تصميم خطة متكاملة للدراسة المطلوبة :-

التصميم المنهجى للبحث أو لخطته بمعنى أدق هو عملية اتخاذ القرارات قبل ظهور المواقف التى ستنفذ فيها هذه القرارات أو بمعنى آخر ، هو عبارة عن كل ما يتصوره الباحث من القرارات التى يمكن أن يستخدمها عند ظهور المواقف المختلفة المرتبطة بالظاهرة مجال الدراسة .

ولهذا فإن التصميم يعنى التحديد الدقيق والواضح لكافة المراحل والخطوات التى يشتمل عليها البحث ويتطلب هذا التصميم بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة وتحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم للمعالجة وتحديد أدوات جميع البيانات وطرق المعالجات الإحصائية التى تتناسب مع طبيعة هذه البيانات .

وبعد تصميم مخطط البحث متطلبا أساسيا لتقديم البحث للجهة التى سوف تراجعه للنظر فى إمكانية الموافقة على إجرائه أو تقديم الدعم اللازم له .

ويلاحظ أن التصميم الذى يطبقه الباحث لاعتبارات الاعتماد أو التسجيل يعد تصورا أوليا قابلا للتعديل والإضافة والحذف وفقا لمتطلبات سير العمل وبما يتفق وتحقيق الأهداف المحددة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن عناصر التصميم تنطوى من ناحية أخرى على تفاعل وتأثير متبادل بين عناصرها او مراحلها .

ثالثا :- أدوات جمع البيانات :--

على الباحث أن يعد الأدوات المناسبة لعملية جمع البيانات مع أخذ ظروف البحث فى الاعتبار ويجب عليه أن يصف بالتفصيل الأساليب اللازم استخدامها والأدوات وتعاقب الخطوات التى يجب استخدامها للاستفادة من هذه الأدوات . وإذا كان لابد من استخدام أدوات معينة أن يقوم بوصف طرق بناء هذه الأدوات ويراعى الاشتراطات الضرورية لهذا البناء والاشتراطات الخاصة لضمان الثبات والصدق للأداة .

والأدوات التى تستخدم فى جميع البيانات عديدة وأهمها :-

- الملاحظة .
- المقابلة .
- الاستقصاء أو الاستفتاء .

- أداة تحليل المضمون
- الاختبارات
- مقاييس التقدير
- مقاييس الاتجاهات

أما بالنسبة لطرق جمع البيانات اللازمة لاستطلاع الرأى العام فتنحصر عادة فى التسجيل الذاتى من قبل المبحوث كما فى الاستقصاء ومقاييس الاتجاهات والتقدير والاختبارات أو يقوم الباحث بتسجيلها بنفسه كما فى الملاحظة والمقابلة المقننة وغير المقننة وكما فى استمارة تحليل المضمون . وقد يقوم الباحث بإرسال الاستمارات بالبريد أو بنشرها فى الصحف وذلك بالنسبة للاستقصاء فيملؤها المبحوث بنفسه ويعيدها البريد .. أو قد يستخدم التليفون أو شبكات المعلومات للحصول على إجابات على الأسئلة .

ولأهمية خطوة جمع البيانات لاستقصاءات الرأى العام فقد أفردت لها دراسات الرأى العام مباحث مطولة لمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بها ويمكن الرجوع إليها لمزيد من الايضاح .

وكما يحدد الباحث إجراءات جمع البيانات يحدد أيضا فى إجراءات التصميم الأسلوب الذى سيتبعه فى التحليل فعليه أن يقرر كيف سيتم تصنيف البيانات وتنظيمها فى مجموعة من المتغيرات المحددة وكيف يتم التأكد من وجود علاقة بين المتغيرات .

ولاتخاذ مثل هذه القرارات يتوقع الباحث بعض النتائج التى تتطلبها أهداف البحث وعلى هذا الأساس يختار الإجراءات التى يحتمل أن يتوصل إليها .

وفى الحقيقة فإن هذه الخطوة تمثل اختبارا حقيقيا لتصميم الباحث والذى يتطلب أيضا من الباحث أن يتوقع حدود الاستنتاجات التى سيستخلصها

رابعا – اختيار العينة :-

تختار العينة عادة من مجتمع البحث ويقصد بمجتمع البحث جميع المفردات أو الأشياء التى نريد معرفة حقائق عنها وقد تكون أعداداً كما فى حالة تقييم مضمون وسائل الإعلام كما قد تكون برامج إذاعية أو نشرات إخبارية وفى حالة دراسة الرأى العام فإن المجتمع هو جميع الأفراد الذين يضمهم مجتمع الدراسة . فمثلا: دراسة لاتجاهات شباب جامعة جنوب الوادى بسوهاج نحو قراءة الصحف الدينية ، فإن مجتمع الدراسة هو جميع الطلاب بفرع سوهاج فى كل سنوات الدراسة. وكلما كان تحديد المجتمع دقيقا كلما ساعد ذلك على دقة النتائج .

ويدخل فى إطار تحديد المجتمع تحديد أسلوب جمع البيانات من مفردات ذلك المجتمع، هل سيتم ذلك بأسلوب الحصر الشامل أم العينة.. وهذا التحديد مهم أيضا للباحث ولابد أن يضمنه خطة بحثه .. والاختيار هنا يتم وفقا لضوابط ومعايير خاصة بالبحث وبالظروف المواتية .

والحصر الشامل معناه جمع البيانات عن جميع المفردات التى يتكون منها مجتمع الدراسة .أما أسلوب جمع البيانات بالعينة فإنه يعتمد على جمع البيانات عن مجموعة مختارة من مفردات المجتمع يتم اختيارها بشروط وضوابط معينة، لابد أيضا أن يضمنها الباحث خطة بحثه .

والتفضيل بين كل من الأسلوبين يتم وفقا للمزايا التى يتمتع بها كل منهما على ضوء أهداف البحث ومتطلباته والإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.. وهذا القرار يأخذه الباحث مسبقا ويضمنه خطة بحثه مرفقا بالمبررات .

وبالنسبة للعينة فهناك اعتبارات كثيرة تدعونا إلى تفضيلها كأسلوب لجمع البيانات هى :

- توفير الوقت والمجهود والتكاليف اللازمة لإجراء البحث .

- صعوبة إجراء الحصر الشامل وذلك عندما يكون المجتمع كبيرا بحيث تتعذر دراسته .
- إذا كانت الظواهر من النوع الذى لا يمكن قياسه بدقة كافية مثل ظواهر الاتجاهات والميول.. فى هذه الحالة يفضل أسلوب العينة .
- يساعد استخدام العينة على تقليل التحيز الناتج عن عدم الدقة فى قياس الظواهر، إذ أن اقتصار البحث على عدد محدود من المفردات يمكن الباحث من استخدام طرق سليمة فى القياس بينما قد يتعذر استخدام هذه الطرق إذ أجرى البحث على أساس الحصر الشامل .
- أما الحصر الشامل فله مزايا تدعو إلى تفضيله هى :
- عندما يكون المجتمع صغيرا انسبيا كدراسة المسئولية عن انتقاء الأخبار بصحيفة ما.
- الرغبة فى الحصول على نتائج دقيقة خالية من الأخطاء العشوائية الناتجة عن استخدام المعاينة .
- إذا كان الغرض هو جمع بيانات عن مفردات المجتمع بصورة شخصية كأن ندرس مثلا أساليب الإدارة بالصحف السعودية .
- فى حالة عدم توافر إطارات أو كشوف وخرائط تساعد على سحب عينة سليمة يفضل أسلوب الحصر الشامل. مثال ذلك الدراسات التى تهتم بقياس مدى تأثر الجمهور بالأفكار المستحدثة التى تقدمها وسائل الإعلام. ولعدم معرفتنا بحدود هذا الجمهور فإننا نفضل القيام بدراسة شاملة لقطاع محدد، قرية أو حى أو قطاع من حى ويتم حصر جميع مفردات هذا المجتمع ودراستها جميعا .

تحديد حجم العينة :

وتتضمن خطة البحث فى العادة أيضا حجم العينة ويقوم الباحث بنفسه بتحديد هذا الحجم. والعينة هى مجموعة جزئية من مفردات المجتمع. ويعرف عدد المفردات التى تكون العينة بحجم العينة .

ولحجم العينة أهمية كبيرة فى دراسة العلاقة بين العينة والمجتمع الذى تمثله حيث أن توزيع المعاينة للوسط الحسابى يقرب من التوزيع الطبيعى كلما زاد حجم العينة. كما أن قيمة الخطأ المعيارى الذى يمثل تشتت قيمة الوسط الحسابى للعينات الممكنة حول قيمتها المتوقعة يقل بازدياد حجم العينة .

وهناك عوامل عديدة يتحدد على ضوئها حجم العينة هى :

- طبيعة المجتمع المدروس .
- أسلوب الدراسة .
- موضوع البحث .
- مدى وفرة المال والوقت اللازم والبشر .
- مدى الدقة المطلوبة للبحث.. فإذا أردنا معرفة المتوسط على وجه الدقة كان لزاما أن نختار عينة كبيرة. وعلى هذا يلزم تحديد حدود الخطأ وذلك باحتمال معين أى عامل الثقة الذى يحدد الفترة أو المساحة التى يقع فيها الخطأ باحتمال ما معين .
- تحديد مدى تفرق القيم فى المجتمع الأصلى – أى تشتتها – فكلما زاد التفرق كبرت العينة .
- الاجراءات المستخدمة فى الاستقصاء تؤثر على حجم العينة فالعينة العشوائية البسيطة تحتاج مفردات أكبر والعشوائية الطبقية تحتاج مفردات أقل .

وهناك سوء فهم شائع عن حجم العينة. قد يقول البعض أنه يجب أن تكون نسبتها من المجتمع ٥٪ مثلا ولكن على أية حال فإن تحديد حجم العينة يتوقف على هدف الدراسة . وهناك حدا للمدى الذى يمكن أن نقلل فيه حجم العينة ونحصل على نتائج صادقة .

وهناك بالإضافة إلى مشكلة الحجم مشكلة أخرى يجب أن يحسمها الباحث منذ البداية ويضمنها أيضا خطة البحث ألا وهى طريقة اختيار العينة :

فالعينة ليست مجرد جزء من المجتمع حسبما اتفق. ولكنها اختيار واع تراعى فيه قواعد واعتبارات علمية معينة لكى تكون نتائجها قابلة للتعميم على المجتمع الأصلى. والعينات التى يمكن تعميم نتائجها هى العينات الاحتمالية أو العشوائية.. وهذه العينات يتم اختيار مفرداتها بطريقة تعطى الفرصة لجميع مفردات المجتمع للتمثيل فى العينة بصورة متساوية ... وهى أيضا أنواع أهمها :-

- العينة العشوائية البسيطة .
- العينة العشوائية المنتظمة .
- العينة العشوائية الطبقية .
- العينة المتعددة المراحل .
- عينة المجموعات .
- العينات الثابتة .

أما العينات غير الاحتمالية فهى العينات التى يتم اختيارها وفقا لمعايير تحكمية يضعها الباحث طبقا لما يراه مؤديا إلى تمثيل العينة للمجتمع ولهذا فلا يمكن تقدير حجم الأخطاء العشوائية التى تتعرض لها نتائج هذه العينات ولذلك تسمى بالعينات العمدية وهى أنواع:-

- العينات العارضة .
- العينات الحصصية .
- العينات المتعمدة .
- العينات الممركزة .

ويهمنا هنا فى هذا المجال أن يحدد الباحث فى خطة البحث الأسلوب الذى يفضله فى اختيار العينة ونوعها وطريقة اختياره والأسباب المختلفة لهذه القرارات . أما ما يتعلق بهذه العينات من حيث أهمية كل نوع ومزاياه وطريقة اختياره فقد سبق للباحث التعرف عليها أثناء دراسته لمادة مناهج البحث .

خامسا :- إجراءات الثبات والصدق :-

وتتضمن الإجراءات التى يضمنها الباحث خطته لضمان الثبات والصدق لدراسته . ويشير مفهوم الثبات إلى اتساق أداة القياس أو إمكانية الاعتماد عليها وتكرار استخدامها فى القياس للحصول على نفس النتائج . وتختلف إجراءات الثبات وفقا للأداة المستخدمة ، فبالنسبة لأداة تحليل المضمون هناك عوامل تساعد على توفر الثبات للأداة وهى :-

- اختيار العينة بطريقة عشوائية .
- تحديد أسلوب القياس المناسب .
- تحديد طرق مواجهة المشكلات الخاصة بجمع البيانات .
- قيام أكثر من شخص بتحليل نفس المضمون ومقارنة النتائج .
- استخدام أسلوب إعادة الاختبار وترميز نفس المادة والمقارنة للتأكد من اتفاق ترميز المضمون .
- أسلوب تقسيم المضمون إلى قسمين وفصل عملية الترميز إلى نصفين ثم مقارنة النتائج .

وبالنسبة للاستقصاء والمقابلة فعوامل توفير الثبات عديدة وأهمها :-

- توجيه نفس السؤال إلى نفس المبحوث للتأكد من تطابق الإجابتين .
- توجيه نفس السؤال بصيغة أخرى فى صحيفة الاستقصاء .

- توجيه سؤال آخر يراجع السؤال الأول
- استخدام أسئلة لمراجعة أسئلة أخرى

وبخصوص الصدق

فإن الطرق المستخدمة للتأكد من صدق المعلومات تختلف أيضا حسب الأداة المستخدمة لجمع البيانات. والصدق يعنى هل يقيس الباحث أو يصنف بالفعل ما يود قياسه أو تصنيفه، وهل الأسلوب المستخدم فى القياس يوفر له المعلومات المطلوبة وبالنسبة لتحليل المضمون فإن أساليب إثبات الصدق هى :-

- أن تتفق نتائج تحليل المضمون مع ما هو معروف أصلا عن الصحف أو الوسائل التى قمنا بتحليلها .
- أن تتفق النتائج التى نحصل عليها مع نفس النتائج التى نحصل عليها باستخدام مقاييس أخرى .
- تكليف محلل آخر بتحليل نفس المادة بنفس الأسلوب ومقارنة النتائج .
- وبالنسبة لطرق جمع البيانات الأخرى فإن أساليب إثبات الصدق هى :-
- الرجوع إلى السجلات والوثائق للتأكد من صحة بعض هذه المعلومات .
- إشتراك إثنين فى الإجابة على السؤال وسؤالهما عن وقائع مشتركة ومقارنة الإجابات.
- توجيه السؤال بطريقة أخرى كالمقابلة بعد الاستقصاء ومقارنة البيانات .
- استخدام أسلوب الملاحظة للتحقق من الصدق .
- إعادة بحث الحالة بمعرفة باحث آخر .
- وفى أسئلة الاتجاهات يمكن التأكد من صدق المقياس بتطبيقه أولا على أشخاص معروفة اتجاهاتهم لنرى ما إذا كان المقياس يميز بينهم .

ومشكلة الصدق فى الواقع من أعقد المشكلات فى البحوث الإعلامية ومن الضرورى للباحث أن يضمن تصميمه مقومات ضمان الثبات والصدق حتى يمكن الاطمئنان إلى نتائج دراسته

سادسا - اختبار أداة البحث -

من الأهمية بمكان اختبار أداة البحث قبل استخدامها على نطاق واسع ففى استمارة المقابلة أو الاستقصاء كثيرا ما نجد أن بعض أسئلتها تكون عسيرة الفهم أو غير واضحة المضمون رغم أنها تبدو لنا واضحة عند كتابتها . وعلى ذلك فهذه الأسئلة على غير المتوقع تؤدى بالمبحوثين إلى أفكار وآراء غير متعلقة بموضوع البحث أو السؤال .. وهذا الاختبار من خلال الدراسة الاستطلاعية ومراجعة المحكمين للاستمارة يساعد على تلافى الكثير من هذه العيوب وتعديل الاستمارة قبل التطبيق النهائى وفقا لذلك ..

ونفس الشئ بالنسبة لاستمارة الملاحظة أو تحليل المضمون فإن اختبارها يساعد على تلافى الجوانب التى يصعب قياسها. ويساعد على تكييفها تكييفا دقيقا موافقا لأهداف البحث

وعلى هذا فإن الاختبار الأولى للأداة يفيد فى جوانب عديدة أهمها :

- اختبار مدى دقة صحيفة البحث نفسها
- استخدام بيانات الدراسة الاستطلاعية فى تحديد حجم العينة إحصائيا.
- إبراز مدى تجاوب مفردات المجتمع
- الوصول إلى تقرير أدق للوقت اللازم والتكاليف .
- اختيار كفاءة جهاز التنفيذ

سابعا :- إدارة البحث :-

وقبل أن يبدأ الباحث بجمع البيانات من الميدان يجب عليه ما يلى :

١ تهيئة مجتمع البحث .

وتعنى هذه الخطوة شرح أهداف البحث للمجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وذلك لضمان تعاون المجتمع وكسب ثقته لتقديم بيانات سليمة وكذلك الاتصال بالأجهزة المختلفة التى يعنيها البحث والتى يمكنها المعاونة فيه .

٢. تدريب المساعدين .-

يجب أن يتأكد المشرف على البحث بأن الذين يعاونون فى عملية جمع البيانات مدربون على عملهم قبل أن يبدأوا فيه. وكذلك يقوم بالإشراف عليهم أثناء عملية جمع البيانات . إذ أن المقابلة الهزيلة يمكن أن تفسد البحث كله حتى ولو كانت الأسئلة والتخطيط للبحث محكما ودقيقا .

وجامعوا البيانات هؤلاء يجب أن يتوافر لديهم من القدرات والمواهب الشخصية ما يؤهلهم لجمع البيانات كحسن التصرف واللياقة والصبر. كما أنهم يجب أن يتعلموا كيفية عدم التاثير على إجابات الناس الذين يتم إستجوابهم.

ولهذا فمن الضرورى تدريبهم قبل النزول إلى الميدان وذلك عن طريق شرح الهدف من البحث وخطته وكيفية تطبيق أدوات البحث على أن تشمل ذلك الشروط الأساسية فى تطبيق أدوات البحث وكيفية التصرف فى المواقف المتوقعة .

ثامنا :- تجهيز البيانات :-

بعد جمع البيانات من الميدان وتوافر صحائف البحث يقوم الباحث بإجراء العمليات الآتية :-

أ) المراجعة :

للتأكد من أن جميع الأسئلة قد أجيب عنها إجابات واضحة من حيث الكتابة والمعنى ومناسبة للسؤال وأيضاً للتأكد من صدق البيانات المعطاة ومدى تماثلها

ويعنى التماثل الالتزام بالاتجاه الموحد لجميع استمارات البحث كتوحيد وحدات العد والقياس. فقد تكشف المراجعة أن الدخل مسجل بوحدات تختلف عما هو مسجل مسبقا كالدخل السنوى مثلاً بدلاً من الدخل الشهرى .

ب) الترقيم :

ويقوم الباحث بعد ذلك بترقيم الصحائف بأرقام مسلسلة بحيث يصبح الرقم هو المميز لكل حالة من حالات البحث .

جـ) الترميز :

ويقوم الباحث بإعداد ما يسمى بدليل الترميز لكل البحث ، ويوضح هذا الدليل ما يلى :

١- رقم العمود الذى سيخصصه الباحث لإجابات كل سؤال فى كشوف التفريغ

٢- الرمز أو الرقم الذى سيخصصه لكل إجابة من إجابات كل سؤال .

د) تفريغ البيانات :

ونستخدم لتفريغ البيانات إحدى طريقتين : الطريقة اليدوية أو الآلية وتعتمد طريقة التفريغ اليدوى على إعداد كشوف كبيرة للتفريغ - ويقسم جدول التفريغ إلى أقسام تبدأ بعمود الرقم المسلسل تليها أقسام خاصة بأسئلة الاستمارة والفئات التى تشتمل عليها - ويتم التفريغ بوضع الأرقام المحددة للإجابات من واقع دليل الترميز - مثلاً فى الاستمارة رقم (١) تحت النوع أجاب ذكر - وذكر رقمها (١) توضع رقم (١) أمام خانة العمود الخاصة بالاستمارة رقم (١) وتحت خانة النوع - وهكذا وبإجراء عملية الجمع لكل عمود وحصر عدد العلاقات بين الأعمدة وبعضها نحصل على التوزيعات - ويجب التأكد من أن عدد الإجابات يساوى عدد الاستمارات التى تم تفريغها إلا فى الحالات التى يختار فيها المبحوث أكثر من استجابة واحدة للسؤال الواحد .

وتفريغ البيانات يتم فى جداول بسيطة أو مزدوجة أو مركبة وفقاً للبيانات المطلوبة والجدول البسيط هو الذى تصنف البيانات به طبقاً لخاصية واحدة " بيانات عمود واحد " كالنوع مثلا . والمزدوج تصنف فيه البيانات طبقا لخاصيتين " عمودين " مثل الجنس ومستوى التعليم. أما الجدول المركب فتصنف البيانات وفقاً لأكثر من خاصيتين. كأن تصف البيانات وفقا للجنس والمهنة والحالة العلمية .

تاسعا :- عرض البيانات :-

والهدف من عرض البيانات هو إبراز ملامحها الأساسية بوضوح ودقة حتى يمكن استخدامها فى إتخاذ قرارات سليمة. وتستلزم هذه الخطوات بذل مجهود مكثف من الباحث لتفهم طبيعة المجال الذى يجمع عنه البيانات حتى يمكن اختيار الأساليب المناسبة لعرضها . وهذه العملية ليست عملية ميكانيكية بحتة وإنما تستلزم حدا أدنى من الدراية بمجال البحث وطبيعة البيانات .

وعرض البيانات بطريقة مختصرة ومنتظمة تساعد على توضيح أهميتها وتسهيل التعرف على خواصها. وتسهل بالتالى مهمة تحليلها .

ويمكن إجراء تلخيص البيانات وعرضها بثلاث طرق رئيسية هى :

١- العرض الجدولى

باستخدام الجداول المختلفة بحيث تقوم تقسيمات الجداول الأفقية والرأسية بتوضيح البيانات تلقائيا وبصورة مستقلة عن النص الكلامى كما أشرنا سابقا .

٢- العرض البيانى :

باستخدام الرسوم البيانية .

٣ـ العرض التصويرى :

باستخدام الصور التوضيحية ويعبر عن زيادة قيمة الظاهرة بتكرار الصورة التى تحتلها أو تكبير هذه الصورة .

عاشرا :- التحليل والتفسير :-

والتحليل هو عملية يجريها الباحث فى وقت تكون فيه كل المعلومات – الحقائق – الأرقام – الأفكار – قد أصبحت فى متناوله. أما وظيفة التحليل فهى إقامة بناء منطقى تحتل فيه الحقائق والأرقام بعد فحصها وتصنيفها جيدا أماكنها المناسبة وعلاقاتها المتسقة .

أما التفسير فهو ضرب من التعميم وعن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة فى الظاهرة المدروسة والعلاقات التى تربط بينها وبين غيرها من الظواهر وبدون التفسير تصبح الحقائق التى توصل إليها الباحث لاجدوى من وراتها ولا غناء فيها .

فالبحث العلمى لا يقف عند مجرد جمع الحقائق وتحليلها بل ينبغى أن يتعدى ذلك إلى تفسير هذه الحقائق وتعميمها . وذلك فى إطار ما توصل إليه من نتائج . ويجب ألا يتجاوز هذا التعميم حده ومداه .

واقتران التحليل بالتفسير عملية أساسية – فالتفسير هو جوهر البحث العلمى باعتباره الأساس الموضوعى للهدف الرئيسى للعلم وهو الوصف والتفسير والتنبؤ – فالتفسير يؤدى للتنبؤ – وبذلك فإن كل دراسة منهجية تخلو من عملية التفسير تعتبر دراسة سطحية .

وتبدأ عملية التحليل والتفسير منذ لحظة التفكير فى إعداد وسائل جمع البيانات إذ يراعى الباحث هذه العملية . وهو يصمم تلك الوسائل بصورة تسمح بتفريغها فى جداول ونوع هذه الجداول – والمعاملات الإحصائية المستخدمة للتحليل الإحصائى ومدى احتوائها على الأسئلة الضابطة التى تسمح باستخراج معاملات الصدق كما أن

عملية التفسير نفسها تتم فى إطار مشكلة البحث ونوعيتها والمناهج المستخدمة فى البحث .

وينبغى أن يأخذ الباحث فى اعتباره حقائق هامة تعينه على إتمام هذه المرحلة التى تتطلب كل العمق والمهارة ونذكر من هذه الحقائق :

- إنه يكمن خلف بيانات الباحث التى تجمعت لديه ما هو أهم وأكثر إيضاحا من الحقائق والأرقام ذاتها .
- إن الحقائق والأرقام فى حد ذاتها لا تعطى غالبا أى معنى علمى وهو على عكس ما هو شائع لا تتحدث عن نفسها .
- إن الحقائق والأرقام ليست طليقة ولا متماثلة ذلك لأن لها بناؤها وتعقيداتها المختلفة . ومن ناحية أخرى فإن الحقائق ليست بالبساطة التى قد تبدو من الوهلة الأولى – كما أن لها جوانبها الموضوعية والذاتية – إن شخصان مثلا قد يتماثلان فى الجنس والثقافة والقدرة الفعلية والمستوى التعليمى ومع ذلك لا يمكن تحليلهما معا طالما أن لكل منهما تجاربه واتجاهاته .
- إن التأمل المتعمق والشامل فى الحقائق حينما تربط معا فى كل واحد يظهر معانى جوهرية عامة يمكن من خلالها التوصل إلى تعميمات مفيدة .
- إن التحليل يتطلب من الباحث تفهما شاملا للبيانات التى جمعها وفى غياب العمق وبدون معرفة دقيقة يصبح التحليل عملا بلاهدف .

وليس هناك بحثان يتماثلان تماما فى محتوى التحليل والتفسير فلكل بحث أهدافه وفروضه وللباحث أن يتوصل إلى استدلالاته دون قيد على فكره العلمى غير الموضوعية وصحة المقدمات التى يبنى عليها الاستنتاجات . ولعل القواعد الوحيدة التى يتفق عليها علماء البحث هى قواعد التحليل الإحصائى والتى تعطى عادة جانبين هما :الوصف الإحصائى للظاهرة ، والتعميم على المجتمع أو ما يسمى بالتكنيك الإحصائى .

ويلاحظ أن التكنيك الإحصائى ليس بديلا للتفكير النظرى المجرد ولا تعارض بين المنهجين . فالتحليل الإحصائى الكمى ، والتحليل الكيفى للظواهر ، يشكلان معا تكاملا لا غنى عنهما للدارس المتعمق .

ونكرر هنا أن هناك أشياء لا تظهر فى الأرقام والجداول .وعلى الباحث أن يبرزها وأن يستعين فى تفسيره بكل ما مر به أثناء البحث وما توصل إليه من قراءاته وملاحظاته وأحكامه . إن الباحث الذى يتوقف بحذر فى تفسيراته عند تلك التى تبرزها البيانات قد يكون فى مأمن من النقد لكنه لا يقدم الإسهام الكامل .

حادى عشر: كتابة تقرير البحث :-

تعتبر خطوة كتابة التقرير النهائى للبحث من أهم خطوات البحث العلمى فأدق الدراسات تصميما وأشد النتائج إبهارا تظل عديمة القيمة ما لم تنقل إلى القارئ العلمى . فهو الذى يحكم أولا على كفاءة الإجراءات المنهجية ثم يحدد فى ضوء ذلك مدى جدية النتائج . ولكى نفيد هذا القارئ وفى نفس الوقت نوضح الجهود العلمية المبذولة فى البحث فإنه ينبغى أن يراعى الباحث فى كتابة التقريرالقواعد الخاصة بالجوانب الآتية:

١- محتوى التقرير .

٢- تبويب التقرير .

٣- نظام إثبات هوامش البحث ومراجعه ومصادره .

١- محتوى التقرير:

ويتكون من العناصر الآتية :-

أ) الإطار المرجعى للدراسة :

ويعرض فيه الباحث البحوث التى سبق إجراؤها فى نفس ميدان دراسته . ويربط بين المشكلة التى يدرسها وبين بعض النظريات العلمية الخاصة إذا كان هدف

الباحث هو اختبار إحدى النظريات أو إدخال متغيرات جديدة إلى النظرية القائمة أو الاستفادة من تقدم المقاييس والاختبارات العلمية فى إلقاء أضواء جديدة على النظرية القائمة . وليس شرطا أن ترتبط كل مشكلة بنظرية علمية . فقد تكون الدراسة من النوع الكشفى الذى يحاول استكشاف ميادين جديدة أو من النوع الوصفى الذى يهتم بالجانب التطبيقى أكثر من اهتمامه بالجانب النظرى .

ب) تحديد خطوات البحث أو إجراءاته المنهجية :

وذلك ابتداءا من تحديد مشكلة البحث إلى الإجراءات الخاصة بالثبات والصدق كما سبق يذكرها الباحث ويضمنها تقريره .

جـ) عرض نتائج البحث :

وهى النتائج التى توصل إليها بصرف النظر عما إذا كان تحقيق الأهداف التى حددها لدراسته تم أم لا – ويستخدم فى عرض هذه النتائج الجداول الإحصائية والرسوم البيانية الخطية والمصورة والخرائط والمصورات كما يستعين أيضا بمختلف الأساليب والوسائل والمقاييس – والهدف هنا تقديم كل ما توصل إليه من نتائج بصرف النظر عن تطابقها أو عدم تطابقها مع وجهة نظره – ولهذا فهو ليس حرا فى اختيار ما يضمنه تقريره وما يتركه لأنه ملتزم دائما بأن يظهر تماما كل ما أسفر عنه البحث خاصا بأسئلة بحثه ونتائج اختبارات فروضه .

د) تفسير النتائج :

ولابد من تفسير النتائج التى توصل إليها الباحث تفسيرا يتمشى مع نتائج البحث دون أن يتجاوز التعميم حده ومداه . وينبغى على الباحث أن يلتزم حدود نتائجه العلمية دون مبالغة أو إفاضة .

هـ) المقترحات والتوصيات :

ويستطيع الباحث بعد الانتهاء من تفسير البيانات تقديم بعض المقترحات والتوصيات التى خرج بها من دراسته ويشترط أن تكون هذه المقترحات وثيقة الصلة بالنتائج التى أمكن الوصول إليها . وأن تكون محددة تحديدا دقيقا وتتجلى مهارة الباحث فى الربط بين ما توصل إليه من نتائج وبين ما يقترحه من حلول للمشكلات التى أسفرت عنها الدراسة والتى تشير إليها نتائج البحث دون مبالغة أو حشو أو تطويل .

و) الملخص :

يلخص فيه الباحث مشكلة بحثه ونتيجة بحثها ومدى قوة أو ضعف هذه النتائج والمشكلات الجديدة التى أسفر عنها البحث خلال تصوره ومدى صلاحية هذه المشكلات للدراسة وبذلك يفتح أمام غيره من الباحثين آفاقا جديدة للدراسة ويضع أمامهم مشكلات يمكن الاستفادة منها فى بحوث قادمة .

٢- تبويب التقرير :-

وهو البناء الشكلى أو الطريقة التى يتم بها تقديم البيانات التى يضمنها محتوى التقرير ويشتمل على العناصر الآتية :

أ) الصفحات التمهيدية

وتتضمن :

- صفحة العنوان .
- صفحة الشكر والتقدير .
- مقدمة البحث .
- الفهرس أو قائمة المحتويات .

- قائمة الجداول .

- قائمة الأشكال .

ب) المقدمة المنهجية وصلب التقرير :

مقدمة البحث المنهجية تتضمن عرضا عاما لمشكلة البحث وخطة الدراسة أو الإجراءات المنهجية . أما الصلب فيتضمن الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع ونتائج الدراسة وتفسيرها . فيخصص بابا للجوانب النظرية - وبابا آخر للإجراءات المنهجية . وثالث لنتائج الدراسة . ولسهولة تنظيم محتوى الصلب وعرضه يقسم كل باب إلى عدة فصول ويحدث في أحيان أخرى أن يزاوج الباحث بين الجوانب النظرية والتطبيقية فيعرض في كل فصل للمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع هذا الفصل والدراسات السابقة المرتبطة به ثم للنتائج التي توصل إليها في دراسته ويناقش تلك النتائج في ضوء ما توصل إليه الباحثون السابقون .

وليس هناك أسلوب مفضل على آخر في عرض محتوى الصلب - المهم أن يختار الباحث ما يوافق طبيعة بحثه ويحقق الهدف الأساسي للباحث من كتابة تقريره .

ويلي ذلك خاتمة البحث أو ملخص بأهم ما تضمنه إضافة إلى التوصيات التي يقترحها على ضوء نتائجه .

وينبغي مراعاة كتابة التقرير العلمي بلغة واضحة وسليمة وخالية من الألفاظ الضخمة الرنانة والكلمات الغامضة والاصطلاحات المعقدة - والعبارات البلاغية المنمقة وأن يعرض الباحث أفكاره بطريقة مرتبة وفي جمل متماسكة - وأن يتسم بالدقة التامة وبخاصة عند توضيح المفاهيم النظرية وعند مناقشتها .

ويختلف الأسلوب وفقا لمستوى الجمهور المستفيد - فتقرير يكتب للحصول على درجة علمية أو للنشر في مجلة علمية يختلف أسلوبه عن أسلوب تقرير يكتب للممارسين الذين يهتمون بالجوانب العلمية أكثر مما تعنيهم الجوانب النظرية . وهذا

الأخير يختلف عن تقرير الغرض منه هو تقديمه للجمهور العام – وهنا يتحتم على الباحث أن يتبسط فى العرض وأن يتمشى مع مستوى فهم القراء وأن يبتعد كلية عن الجدل العلمى والمناقشات النظرية التى لا تفيد القارئ فى شئ .

٣– إثبات الاقتباسات والهوامش والمراجع

غالبا ما تذكر المراجع كلها فى نهاية البحث – وأحيانا يفضل الباحث ذكر المراجع فى نهاية كل باب أو فصل .

ويلى ذلك الملاحق وهى عبارة عن المواد المساعدة التى يستطيع الباحث أن يضمنها صلب رسالته حتى يتحاشى الاستطراد وذلك مثل استمارات البحث والوثائق وصور المقابلات الشخصية .. الخ. وتصنف الملاحق فى مجموعات وتعطى عناوين مناسبة وترقم أبجديا .

أما الاقتباسات فهى النصوص المقتبسة من المراجع والمصادر المختلفة وتأخذ أشكالا متعددة – فقد يأخذ الباحث من المراجع الأفكار أو الآراء بنفس النص الوارد فى المرجع الأصلى وفى هذه الحالة يأخذ النص ويضعه داخل علامة التنصيص المزدوجة " – " ويضع فى نهايتها رقما يحيل به القارئ إلى المصدر الأصلى .

وعندما يأخذ الباحث الفكرة ويعيد صياغتها بأسلوبه الخاص بما يتمشى مع الأسلوب العام للبحث يضع فى نهاية الاقتباس رقما يحيل به القارئ إلى المصدر الأصلى الذى استقى منه فكرته .

وعندما تكون النصوص المقتبسة طويلة توضع إما فى الهامش أو فى ملحق الكتاب أو داخل المتن ولكن ببنط أصغر من البنط المستخدم فى المتن .

وتثبت هوامش هذه الاقتباسات إما فى نهاية كل صفحة أو الفصل وقد يكتب الباحث فى نهاية الفقرة المقتبسة رقم المرجع المسجل فى قائمة المراجع فى نهاية الكتاب متبوعا برقم الصفحة أو الصفحات التى اقتبست منها هذه الفقرة . وهذه

الطريقة الأخيرة كما يقول الدكتور سمير حسين فى كتابه " بحوث الإعلام " تستخدم على نطاق محدود فى البحوث القصيرة او المنشورة بالدوريات والمجلات العلميه او المتخصصة

وبالنسبة لإثبات مراجع الهوامش يلاحظ الآتى

- إذا كان المرجع يذكر لأول مرة تذكر كل بياناته كاملة ورقم الصفحة

- إذا تكرر نفس المرجع فى نفس الصفحة دون فاصل يذكر فى المرة الأولى كاملا وفى المرة الثانية – نفس المرجع ، ص٥٠ مثلا . وإذا كان مرجعا أجنبيا يذكر هكذا IBID, P. 50

- إذا وجد فاصل تكون الإثبات كما يلى :

اسم المؤلف : المرجع السابق ص٦٠ . وإذا كان المرجع أجنبيا يذكر هكذا : OP. CIT, P. 60 .

وبالنسبة لكتابة المراجع فى القائمة النهائية فهناك قواعد أساسية ينبغى مراعاتها عند كتابة هذه المراجع وهى :

- لا تذكر إلا المصادر والمراجع الأساسية .

- تصنف قائمة المراجع بنفس الترتيب تحت عناوين كالتالى .

- الأبحاث العلمية والتقارير والوثائق غير المنشورة .
- الكتب والبحوث العربية المترجمة .
- الكتب والبحوث الأجنبية .
- الدراسات والمجلات العربية .
- الدوريات والمجلات الأجنبية

- ترتيب المراجع ترتيبا أبجديا وحسب تاريخ النشر إذا تعددت المراجع للمؤلف الواحد

- ترتب المراجع العربية كالاتى

اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، رقم الطبعة ، (مكان النشر ، اسم الناشر ، تاريخ النشر)

وفى حالة عدم وجود اسم الناشر أو تاريخ النشر يكتب " بدون ناشر " أو " بدون تاريخ " .

ولا يختلف إثبات المرجع الأجنبى إلا فى اسم المؤلف فنبدأ باللقب ثم الحرفان الأولان من الاسم فباقى البيانات .

وإذا قل المؤلفون عن ثلاثة تكتب كل الأسماء وإذا زادوا عن ثلاثة يكتب المؤلف الأول متبوعا بكلمة " وآخرون " . وفى المراجع الأجنبية يكتب اسم المؤلف الأول مبتدئا بكلمة (ET, AL.) .

والكتب المترجمة : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، اسم المترجم (مكان النشر ، اسم الناشر ، تاريخ النشر) .

- وفى البحوث المنشورة بالدوريات العربية .

اسم المؤلف ، " عنوان البحث " ، اسم المجلة ، اسم السلسلة ورقمها ، رقم المجلة - إن وجد - تاريخ العدد .

والبحوث الأجنبية المنشورة بالدوريات لا تختلف إلا فى اسم المؤلف ثم يأتى اللقب ثم تكملة اسم المؤلف أو الاكتفاء بالحروف الأولى منه متبوعا بـ " نقطة " .

والله ولى التوفيق

obeikandl.com

مراجـــع الدراسة

١ – أحمد بدر :– الرأى العام ـ طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة جـ٣ ـ الكويت وكالة المطبوعات ـ ١٩٨٢م.

٢ – أحمد سويلم العمرى :– الرأى العام والدعاية ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٥م.

٣– أحمد سويلم العمرى :– مجال الرأى العام والإعلام ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٥

٤–أحمد عباده سرحان ، ناهد صالح :– تصميم عينة دائمة لبحوث الرأى العام ـ المجلة الاجتماعية القومية مج ٤ عدد ٢–٣ ، مايو – سبتمبر ١٩٧٨م.

٥ – أحمد محمود أبـو زيـد :– سيكولوجية الرأى العام ورسالته الديمقراطية ـ القاهرة ـ عالم الكتب ١٩٦٨م.

٦ – إبراهيم أمام :– الإعلام والاتصال بالجماهير ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨١م.

٧– إسماعيل على سعد :– الاتصال والرأى العام ـ مبحث فى القوة والأيديولوجية ـ الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ـ ١٩٧٩م.

٨ – نجيب أسكندر :– دراسة الرأى العام ـ المعهد العالى للدراسة الأشتراكية ـ القاهرة ١٩٦٦م.

٩– نجيب أسكندر ، لويس مليكه ، رشدى ناصر :– الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى ، القاهرة مؤسسة المطبوعات الحديثة ـ ١٩٦١م.

١٠– ناهد رمزى :– الرأى العام وسيكولوجية السياسة ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٩١م.

١١– ناهد رمزى :– قياس الرأى العام فى الدول النامية ـ الحلقة الثانية للبحوث والدراسات الإعلامية واسهامات العلوم الاجتماعية فى مجال بحوث الإعلام ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ الهيئة العامة للأستعلامات ـ القاهرة ـ ١٩٨٠م.

١٢– جيهان رشتى :– الأسس العلمية لنظريات الإعلام ـ ط٢ ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٧٨م.

١٣– حامد زهران :– علم النفس الاجتماعى ـ ط٤ ـ عالم الكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٧م.

١٤- حسنين عبد القادر :- الرأى العام والدعاية وحرية الصحافة ، ط٢ ـ القاهرة ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٦٢م.

١٥- دانييل كاتز :- الإعلام والرأى العام ـ ترجمة محمود وكامل المحامى ـ دار النهضة المصرية للطبع والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٨٢م.

١٦- رفيق سكرى :- مدخل فى الرأى العام والإعلام والدعاية ـ منشورات جردس ـ برس ـ بيروت ١٩٨٤م.

١٧- رؤوف شلبى :- سيكولوجية الرأى العام والدعوة ، حـ٢ ـ الكويت ١٩٨٢م.

١٨- ستوتزل جان :- استطلاع الرأى العام ـ ترجمة عيسى عصفور ـ بيروت ـ منشورات عويدات ١٩٧٥م.

١٩- سمير حسين :- بحوث الإعلام ـ الأسس والمبادئ ـ عالم الكتب ـ ١٩٧٦م.

٢٠- سمير حسين :- مذكرات فى الرأى العام ـ تعريفه ومفاهيمه وأنواعه وخصائصه ومشكلات قياسه وبحوثه ومناهجه ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٨٣م.

٢١- سمير حسين :- الرأى العام ـ الأسس النظرية والجوانب المنهجية ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٩٧م.

٢٢- سعد عبد الرحمن :- السلوك الإنسانى ـ تحليل وقياس المتغيرات ـ مكتبة الفلاح ـ الكويت ١٩٧١م.

٢٣- سوفى ألفريد :- الرأى العام ترجمة : كسروان شديان ـ بيروت ـ منشورات عويدات ـ ١٩٦٦م.

٢٤- سعيد سراج :- الرأى العام ومقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة ـ القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.

٢٥- السيد ياسين :- الرأى العام ومشكلات الوعى الاجتماعى ـ زائفا ومغيوات ومحاضر ، ندوة قياس الرأى العام فى مصر ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ـ ١٩٨١م.

٢٦- السيد عليوة :- إستراتيجية الإعلام العربى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٨م.

٢٧- سيد محمد ساداتى :- الرأى العام فى ضوء الإسلام ـ عالم الكتب للنشر والتوزيع ـ الرياض ١٩٨٩م.

٢٨- شاهيناز طلعت :- الرأى العام ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٣م.

٢٩- صفوت فرج :- الجماعات الموجهة للرأى العام المصرى ـ فئاتها وأزانها المؤتمر الدولى الخامس للأحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ـ المجلد الأول القاهرة ـ ١٩٨٠م.

٣٠- عبد الوهاب كحيل :- الرأى العام والسياسة الإعلامية ـ مكتبة المدينة ـ القاهرة ـ ١٩٨٧م.

٣١- عبد العزيز الفنام :- مدخل فى علم الصحافة ـ الجزء الأول ـ الصحافة اليومية ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٧م.

٣٢- عواطف عبد الرحمن :- رؤيه نقديه لإستطلاعات الرأى العام فى العالم الثالث ـ نموذج تطبيقى للعالم العربى ـ ندوة قياس الرأى العام ـ ١٩٨١م.

٣٣- على عجوه :- العلاقات العامة والصورة الذهنية ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٨٣م.

٣٤- عاطف عدلى العبد :- الاتصال والرأى العام ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٩٣م.

٣٥- فرج الكامل :- تأثير وسائل الاتصال ـ الأسس النفسية والاجتماعية ـ دار الفكر العربى القاهرة ـ ١٩٨٥م.

٣٦- فتحى الإبيارى :- الرأى العام والمخطط الصهيونى ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ـ ١٩٦٩م.

٣٧- محى الدين عبد الحليم :- الرأى العام فى الإسلام ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٩٠م.

٣٨- محى الدين عبد الحليم :- الاتصال بالجماهير والرأى العام ـ الأصول والفنون ـ الأنجلو المصرية القاهرة ـ ١٩٩٣م.

٣٩- معتز سيد عبد الله :- الاتجاهات التحصية ، سلسلة عالم المعرفة ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ ١٩٨٩م.

٤٠- محمد سيد محمد :- المسئولية الإعلامية فى الإسلام ـ مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ١٩٨٣م.

٤١- محمد عبد القادر حاتم :- الرأى العام كيف يقاس ـ كيف يسايس ـ كيف يتكون ـ كيف يتطور القاهرة ـ الأنجلو المصرية ١٩٧٢م.

٤٢- محمد عبد القادر حاتم :- ديمقراطية الإعلام والاتصال ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٦م.

٤٣- محمد عبد الملك المتوكل :- مدخل إلى الإعلام والرأى العام ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٩١م.

٤٤- محمد منير حجاب :- نظريات الإعلام الإسلامى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الأسكندرية ١٩٨٢م.

٤٥- محمد منير حجاب :- الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية ـ دار الفجر ـ القاهرة ـ ١٩٩٧م

٤٦- محمد منير حجاب ، سحر محمد وهبى :- المداخل الأساسية للعلاقات العامة ط٢٢ ـ دار الفجر القاهرة ـ ١٩٩٥م.

٤٧- محمد منير حجاب :- الإنسان بين نظريات الإعلام المعاصره والنظرية الإعلامية فى الإعلام ـ مجلة اللغة العربية ـ جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية عدد ١٣، ١٤ ١٤٣ ـ ١٤٤ هـ .

obeikandl.com